دواعي الاصلاحات القضائية في الدولة العثمانية
(الضغوطات الخارجية وأسباب قانونية أنموذجًا)

أ. د. توفيق خلف ياسين
جامعة سامراء – كلية التربية

م. م. علي هاشم محمد
جامعة سامراء – كلية التربية

أ. د. مجيد هداب هلهول
الجامعة العراقية – كلية التربية الطارمية

الملخص

عانت الدولة العثمانية العديد من المشاكل في القرن التاسع عشر وعلى مختلف الصعد لاسيما من التدخلات الخارجية المتمثلة بالضغوط الاوربية عليها ، بعد كل حرب تخوضها و تتسبب في هزيمتها فكانت نجدة بعض الدول الاوربية مشروطة على الدولة العثمانية و وجب عليها تقديم تنازلات، فكانت المؤسسة القضائية واحدة من أبرز المؤسسات التي نالها النصيب الاكبر من إجراءات الاصلاحات التي حدثت في الدولة بفعل تلك الضغوطات وتبناها رجال تربطهم علاقات وثيقة بالدول الاوربية ، وكذلك كانت الحاجة إلى التحديث في الجوانب القضائية أمر لابدّ منه؛ بسبب التطورات التجارية التي حصلت في القرن التاسع عشر، لذا كانت الدولة مضطرة لتلك الاصلاحات.

الكلمات المفتاحية: اللورد ستراتفورد كاننج، إصلاحات حديقة الورد، مجلة أحكام، السلطان محمود الثاني، الديوان الهمايوني، معاهدة باريس.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 35, Feb 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Reasons for judicial reforms in the Ottoman Empire (external pressure and legal reasons as an example)

Ali Hashim Muhammad
Prof Dr. Tawfiq Khalaf Yassin
University of Samarra- College Education

Prof Dr. Majeed Haddab Hallhoul
Iraqi University- College of Education

Abstract

The Ottoman Empire suffered many problems in the nineteenth century and at various levels ،especially from the external interference represented by European pressure on it ،after every war it fought and caused its defeat ،so the rescue of some European countries was conditional on the Ottoman state and had to make concessions ،so the judicial institution was one Among the most prominent institutions that received the largest share of the reforms measures that took place in the state due to these pressures and adopted by men with close ties to European countries ،as well as the need for modernization in the judicial aspects is a must due to the commercial developments that took place in For the nineteenth century ،so the state was forced to undertake these reforms.

Keywords: Lord Stratford Canning ،Rose Garden Reforms ،Ahkam Magazine ،Sultan Mahmud II ،The Humayun Diwan،Treaty of Paris.

المقدمة:

مما لا ريب فيه أنّ وضع القوانين من المهمات الخطيرة في حياة الشعوب ؛ لأنها الأساس الذي ينظم تقدمها وتطورها، لذا يمكننا القول: إنّ أيّ قانون يسنّ ليلبّي رغبات الشعوب المشروعة لا يكون مقبولًا من فئات الشعب جميعًا؛ لأنّ القانون الوضعي مهما بولغ في صياغته فلابدّ وأنْ يعتريه قصور في النظر للحياة في بعض جوانبها ، والإنسان مهما حاول الكمال فلن يصله ، ولكنه يظل يسعى، وهذا ديدنه مُنذُ أنْ وجد على سطح البسيطة ، إذ يواصل دائمًا في بلوغ الغايات مستعينًا بما يملك من معرفة ودراية في حياته ، وإنّ القوانين هي إحدى المقومات الهادية للسبل القويمة لذا عانت الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر من الضغوطات و التدخلات الاوربية في الشأن الداخلي للدولة العثمانية ، والتي كان لها الاثر البالغ في النظام الداخلي ووصل ذروة التدخلات في القرن التاسع عشر ، وكان من بين المؤسسات التي تأثرت بتلك التدخلات هي المؤسسة القضائية ، إذ إنّ الأسباب و الدوافع التي أدت إلى حدوث الإصلاحات القضائية كثيرة فكانت الجوانب الاقتصادية تمثل الدافع الأبرز لتلك الإصلاحات والتي تمثلت بالضغوطات الأجنبية وتكللت بدور سفراء الدول الأجنبية بتلك الضغوطات وفي الوقت ذاته محاولة الدولة العثمانية مواكبة العصر و التطورات التي حدثت في أوربا وماهيّة تلك الأسس التي وضعت للإصلاح وكيفية تطبيقها فقد حاول المصلحون الابتعاد عن التقليد الغربي وأرادوا شقّ خطّ مستقل لهم ، لذا تمّ تقسيم البحث إلى محورين الأول: الضغوطات الخارجية والثاني: الاسباب القانونية.

أولًا: الضغوطات الخارجية.

عاش في الأراضي العثمانية عددٌ كبيرٌ من الأقليات العرقية والدينية المختلفة، وقد سمح القانون العثماني للأقليات بإرجاء قضاياهم جميعًا إلى محاكمهم الذاتية التي تعمل على وفق مراجعهم الخاصة وعلى الرغم من ذلك لم يكن لأصحاب تلك الأقليات كلمة الفعل داخل الدولة[١]،علمًا أنّ المواطنين غير المسلمين لم يتمكنوا من الوصول إلى المناصب الريادية في الدولة على الرغم من تمتعهم بالحقوق والامتيازات كافة في الدولة العثمانية، وكان أفراد الطبقة الحاكمة جميعًا من المسلمين بغض النظر عن أعراقهم وقومياتهم، وعلى الرغم من ذلك التفوق العددي للمسلمين، إلا أنّ غير المسلمين كان لهم الحرية في العيش والتعبير على وفق القانون العثماني الإسلامي الذي ضمن لهم الحقوق والحريات الأساسية كافة، وفي الواقع لم يكن هناك فرق بين المسلم وغير المسلم سوى الدخول في السلك السياسي والحكم[٢].

لذا لم يكن ممكنًا نظريًا لغير المسلمين التذمر من تلك الأوضاع، ومع ذلك فقد تغير الوضع بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م التي كان لها الأثر الجليّ على الدول ألأوربية كافة بل والعالم في نشر الأفكار القومية [٣]، مما دعا السلطات القضائية للإصلاح؛ لمنح الأقليات الامتيازات وإدخالهم في إدارة الدولة[٤].

وبدأت القومية التي غذّتها الثورة الفرنسية منذ عام ١٧٨٩م، في الانتشار في أنحاء العالم جميعًا ومنها الدول التي خضعت للدولة العثمانية لاسيما منطقة البلقان[٥]، فقد تمردت بعض القوميات التي كانت تحت الحكم العثماني وبالأخص في صربيا[٦]، رغبة في الاستقلال وقد نجحوا في تلك المحاولات، فضلًا عن أنّ الشعوب غير المسلمة التي كانت منطوية تحت حكم الدولة العثمانية هي أكثر الشعوب المتذمرة من الحكم المركزي، وكانت تلك فرصة لا يمكن تفويتها من الدول الأوروبية لمساندتها ودعمها؛ لغرض إضعاف الدولة العثمانية والمطالبة بحقوقهم[٧].

ولم يكن للمواطنين العثمانيين غير المسلمين أيّ حق في تولي أيّ من المناصب المدنية والعسكرية القيادية، ولأجل هذا السبب كان لهم دورٌ في مجال الإعلام والتجارة، وشكّل هؤلاء في بدايات القرن التاسع عشر الحلقة التجارية بين الدول الأوربية والدولة العثمانية[٨] ، لذا شعرت الدول الأوربية بضرورة حمايتهم وكانت معاهدة هونكار إسكلاسي[٩] (Hünkar Iskelesi) التي وقعت عام ١٨٣٣م، قد أعطت الحق لدول أوربا بالتدخل في الشأن الداخلي بحجة حماية تلك القوميات و أصحاب الديانات غير المسلمين في الدولة العثمانية ، وقد قام السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م)[١٠] في القسم الثاني من حكمه بعدة إصلاحات[١١] ، واستغلت بريطانيا المشكلة المصرية التي بدأت في عام ١٨٣١م[١٢]، مع الدولة العثمانية والتي شرطت مقابل

مساعدتها باتخاذ سلسلة من التنازلات في المستقبل من قبل الدولة العثمانية، لقد أبدت بريطانيا رغبتها في تقديم مساعدتها إلى الدولة العثمانية بوساطة الوفد الذي أرسلته برئاسة سفيرها اللورد ستراتفورد كاننج (sitratford canning)[١٣] والذي أدى دورًا مهمًا في إعلان الإصلاحات[١٤]، بتوصياته وإرشاداته لصديقه المقرب مصطفى رشيد باشا[١٥]، وقد حصل الأخير على توصية من وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون(palemerston)[١٦] في عام ١٨٣٤م،بالمساعدة على تقديم النصح والإرشاد البريطاني لأجل إصلاح الدولة العثمانية في مقابل الصداقة و الاتفاق مع الحكومة البريطانية[١٧]، فضلًا عن الضغوطات و التوصيات التي تلقتها الدولة العثمانية من الدول الأوربية آمن مصطفى رشيد باشا من كل قلبه بالإصلاحات، وكانت العلاقة بينه وبين اللورد ستراتفورد جيدة للغاية فوجد مصطفى رشيد باشا أنّ من الصواب اتباع السياسة البريطانية في المجالات جميعًا بحكم التأثر بالتطور الذي شاهده في بريطانيا أثناء توليه منصب السفير [١٨].

وفي تلك الأثناء تمّ إنشاء مجلس شورى الدولة التي كان لها دور مهم في الأمور القضائية فيما بعد، وفي خضم تلك الأحداث لم تكن روسيا بعيدة عن باقي الدول الأوربية بمسألة الضغوطات التي مارستها تجاه الدولة العثمانية، إذ طالبت هي الأخرى بتطبيق الإصلاحات مستغلة التمرد المصري وتقديم الدعم إلى الدولة العثمانية لمواجهة ذلك التمرد لأجل غايتها مقابل تحسين أوضاع غير المسلمين في الدولة العثمانية[١٩].

ولم يتردد السلطان محمود الثاني في عام ١٨٣٨م ، من إعطاء تلك التنازلات؛ لأنّه لم يجد فيها مخالفة للقانون، ولكنه شعر أنه مضطر لذلك وفي حينها قال[٢٠]:((**أنا أريد أتعرف على المسلمين في جوامعهم، والمسيح في كنائسهم، اليهود في معابدهم،لا يوجد فرق جوهري بينهم، وكلهم أولادي وعلاقتي بهم وعدالتي بحقهم قوية**))، ويمكن القول: إنَّ السلطان قد وقع تحت تأثير إرشادات ونصائح رجال الدولة المتأثرين بالغرب ، فضلًا عن جانب حماية غير المسلمين سعت بريطانية للحصول على امتيازات تجارية والتي أمنتها الاتفاقية التجارية الموقعة عام ١٨٣٨م.

وحصلت بريطانيا على الامتيازات بموجب تلك الاتفاقية، وأعقب ذلك اتفاقيات تجارية مع دول أوربية أخرى[٢١]، وبعد وفاة السلطان محمود الثاني وصل إلى العرش السلطان عبد المجيد(١٨٣٩- ١٨٥٦م)[٢٢]، وكان شابًا لين الطبع الأمر الذي ساعد مصطفى رشيد باشا الذي كان وزير الخارجية في إعلان إصلاحات حديقة الورد (GülhâneHatti Hümâyunu) عام ١٨٣٩[٢٣].

ولم تذكر الإصلاحات التجارية و الإصلاحات القضائية ، لكنهما اشترطا بشكل غير مباشر إنشاء سلطات قضائية جديدة في البلاد بسبب المبادئ التي تتضمنها، ولذلك السبب تمّ

إنشاء المجالس المحلية والتجارية التي كان يسمح فيها بالعضوية لغير المسلمين وفي تلك الإثناء وبتحريض من الفرنسيين قام محمد علي باشا والي مصر بالعصيان والخروج عن الدولة العثمانية، وما أنْ وصل بعصيانه إلى مدينة كوتاهية(Kotiah)[٢٤]، لم تكن الدولة العثمانية قادرة على مواجهته مما دعاها إلى طلب المساعدة من روسيا، إلا أنّ بريطانيا كانت قلقة من قدرات التدخل الروسي على تحقيق السلام، إنّ إعلان قرار الإصلاح كان له دورً في إخماد ذلك العصيان، وبذلك فإن التمرد المصري كان واحدًا من أبرز الأسباب التي أدت إلى إعلان التنظيمات والإصلاحات اللاحقة، وعلى الرغم من إعلان الإصلاحات واصل اللورد كاننج تأثيره على الدولة[٢٥]، مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الروسي، وكانت بريطانيا ترى أنَّ الوضع الذي وصلت إليه الدولة العثمانية كان في خضم مصالحها، بعدما كان السلطان محمود الثاني حازمًا وصاحب قرار، أتى من بعده السلطان عبد المجيد الذي كان مزاجيًا لين الطبع[٢٦]،الأمر الذي جعله أكثر استماعًا إلى كلام اللورد ستراتفورد[٢٧].

وعلى الرغم من تلك العلاقة إلا أنّه لم يستطع أنْ يجعلهم يقبلوا بتغيير بعض قوانين المحكمة العثمانية بخصوص شهادة غير المسلمين وعقوبة تغيير الدين، وفي تلك الأثناء كان سفير فرنسا في اسطنبول ثوفينل (Thouvenel) في حالة منافسة مع نظيره البريطاني اللورد ستراتفورد لإقناع الدولة العثمانية بالسياسة الفرنسية[٢٨]، كان مصطفى رشيد باشا ميالًا إلى البريطانيين؛ بسبب تعاطفهم وسياستهم الرامية إلى المحافظة على كيان الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر فضلًا عن صداقته لسفيرهم في اسطنبول، و أنّ بريطانيا كانت تشهد ازدهارًا اقتصاديًا فضلًا عن كونها أقوى عسكريًا من فرنسا [٢٩]، وبالتالي فإنّ عدم استقرار الحكومة الفرنسية أنذاك جعل صداقتها غير متينة، ولم يكن مصطفى رشيد باشا وحتى السلطان عبد المجيد ضد فرنسا ولكنهم كانوا يهابون القوى البريطانية[٣٠].

وعلى الرغم من ذلك التأثر بأوربا من قبل مصطفى رشيد باشا؛ إلا أنّه لم يكن مقلدًا لتطبيق النظام الأوروبي، وبعد قيام الثورات القومية في أوربا ١٨٣٠ و ١٨٤٨م لجأ الكثير من دول أوربا إلى الدولة العثمانية وبالأخص بولندا و هنغاريا و النمسا من المسلمين فقد خدموا الدولة العثمانية في الإصلاحات وأضافوا عليها الطابع الغربي؛ بسبب أصولهم الغربية وما شاهدوه في بلدانهم الأصلية، وعلى الرغم من المطالب المستمرة للنمسا وروسيا، إلا أنّ الدولة العثمانية لم تعيدهم إلى بلدانهم[٣١].

وكان لنتائج حرب القرم ١٨٥٣ـ ١٨٥٦م[٣٢]، الأثر الكبير في جعل الدولة العثمانية تلجأ إلى المزيد من الإصلاحات وزيادة الضغط الأوربي بذلك أيضًا[٣٣].

وأصدر على إثرها مرسوم خط شريف همايون عام ١٨٥٦م ، وحوى المرسوم على أكثر مما توقعته أوروبا، وعبّر سفراء فرنسا والنمسا وبريطانيا عن ذلك [٣٤]:((**اعتاد رجال الدولة العثمانيون أنْ يجعلوا الأمور صعبة، ولكن الآن يفعلون أمورًا أكثر مما نرغب بها و نأملها، ويروي أنّ سفير الدولة الفرنسية قد قال إنّه لم يكونوا يأملون أنْ تكون الدولة العليا بهذا القدر من التضحية، رجال الدولة العليا يفعلون ما يقوله اللورد كاننج (Canning) ويضيف لو كنت (يقصد نفسه اللورد) مرنًا بعض الشيء ، كنت قد ساعدت بعضهم على مساعدة أنفسهم**)).

وحاول الصدر الأعظم السابق مصطفى رشيد باشا الذي أعلن الإصلاحات الأساسية في البلاد عام ١٨٣٩م، تأجيل ذلك المرسوم؛ لئلا يسمح للتدخلات الخارجية إلا أنّ محاولته باءت بالفشل، وقد ارتاب من إعلان الإصلاحات الجديدة التي تأخذ النموذج الفرنسي كمثال لها؛ بسبب المودة التي يكنّها القائمون على تلك الإصلاحات للفرنسيين أبرزهم الصدر الأعظم الجديد عالي باشا[٣٥]، ومحمد فؤاد باشا[٣٦]، مما أتاح الطريق أمام التدخل الفرنسي في البلاد كما فعلت إصلاحات حديقة الورد والتي تم بموجبها توقيع اتفاقية تجارية التي فتحت الباب للتدخلات البريطانية في عام ١٨٣٩م[٣٧].

وعلى الرغم من أنَّ مرسوم خط شريف همايون الذي تمّ الإعلان عنه نتيجةً لضغوطات الدول الأجنبية في عام ١٨٥٦م، قد وفر حماية شكلية للحقوق السيادية للدولة العثمانية على الأقل في تلك الأثناء، وفي غضون ذلك فإنّ أنواع الإصلاحات جميعًا في الدولة العثمانية، في مجال القانون وبالأخص في مجال العدالة، تمّ ذكرها في معاهدة باريس عام ١٨٥٦م[٣٨]،الأمر الذي قد ضمنته أوروبا، إنَّ معظم الإصلاحات و الامتيازات كانت بالأساس موجودة إلا أنّ السلاطين العثمانيين منحوها إلى غير المسلمين، وقد عرضت الدولة العثمانية تلك الإصلاحات على المؤتمرين في باريس كأنها أصدرت حديثا؛ لتكسب التعاطف الداخلي والخارجي[٣٩].

وعلى الرغم من تلك التنازلات استمرت بريطانيا في الضغط على الدولة العثمانية في حرب القرم ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦م، لذا كانت ردّ فعل العثمانيين كبيرة جدًا إذ شعروا بالكراهية تجاه بريطانيا ، ومن جهةٍ أخرى لم ترَ أوروبا أنَّ الأساسيات التي أُصدرت في ذلك القرار لم تكن كافية، وظلت بعيدة عن إرضاء غير المسلمين، أي: أنها لم تلبي رغبة المواطنين غير المسلمين، الأمر الذي استدعى السفير البريطاني اللورد كاننج للتدخل و الضغط على الصدر الأعظم عالي

باشا عند تحضير ذلك القرار، لذا بدأت الدولة العثمانية وبفعل تلك الضغوط السير نحو الإصلاح القضائي، وعلى الرغم من ذلك لم يشكوا الباب العالي من الضغوطات الأوروبية رغم قوتها(٤٠).

وعبّر فؤاد باشا عن تلك الضغوطات للسفراء الأجانب إذ قال (٤١):((**كونوا ناصحين ومرشدين لنا، ولكن اتركونا نلعب الأدوار الأساسية**)) . وحتى ذلك الوقت كانت تسير قرارات وإجراءات الإصلاح القضائي بتردد وخطوات بطيئة تهربًا من الدولة العثمانية، إلا أنّه فيما بعد سارت الإصلاحات القضائية بخطوات ثابتة وسريعة، على وفق الاتفاقية التي وقعت في نهاية مؤتمر باريس ١٨٥٦م، وقد أمست الدولة العثمانية دولة أوروبية وتتبع قانون الدول الأوربية، بموجب تلك الاتفاقية الموقعة(٤٢).

وعلى الرغم من ذلك لم تفدها إلغاء الامتيازات القانونية التي منحت للأجانب سابقًا، لذا توجّه الأوروبيون خلال مؤتمر باريس منبهين لعالي باشا ومطالبين(٤٣):((**كما جعلتم محاكمكم محلّ ثقة، سوف نلغي تدخلات المترجمين الأجانب في محاكمكم**))، والمقصود بمحلّ الثقة، أنْ يسمح لغير المسلمين أنْ يكونوا أعضاء في المحكمة وأنْ تقبل شهادتهم، وفي هذا الصدد ، تمّ التحديث في القضاء ، وقبول غير المسلمين أعضاءً في المجالس المركزية والمحلية(٤٤).

وبدأ النفوذ الفرنسي يأخذ نصيبه الأكبر في حجم الضغوط الخارجية على الدولة العثمانية ، إذ كان السفير الفرنسي بوري(Bouree) أكثر السفراء نفوذًا؛ بسبب وجود عالي باشا الذي كان أكبر مؤيدي فرنسا الأمر الذي استغله السفير الفرنسي بالضغط على الدولة العثمانية لكي تقبل بالقانون الفرنسي ، وحين كان عالي باشا على وشك الخضوع لتلك الضغوط ، حارب أحمد جودت باشا(٤٥)، لإصدار قوانين عثمانية وطنية المنشأ ونجح في تحقيق ذلك، ولأجله تمّ إعداد قانون مدني يسمى بمجلة أحكام عدلية(Mecellei Ahkami Adliye) (٤٦) في الإصلاحات التي أجريت خلال مدة التنظيمات ، ومن الممكن مراقبة ضغوط أوروبا بوساطة سفرائها في اسطنبول، وكان رجال الإصلاحات يراقبون سياسات بريطانيا وفرنسا و وروسيا، وكما أوضح جودت باشا في حديث له فقال(٤٧):((**إنّ أحد أهم أسباب المشاكل في الدولة هي منافسة بريطانيا وفرنسا للسيطرة على اسطنبول**))،إذ كان السفير البريطاني كاننج (Canning) يتدخل بإجراءات الباب العالي، إلا أنّ فرنسا هي مَنْ كسبت معركة النفوذ في القرار العثماني، وكان مصطفى رشيد باشا حتى بعد خروجه من سلك التعليم دائم الميل إلى السياسة البريطانية، وكان عالي باشا ومحمد فؤاد باشا هما المنافسين لمصطفى رشيد باشا إذ كانا مرتبطين بسياسة فرنسا(٤٨).

وحاول مصطفى رشيد باشا التقرب من السفارة الفرنسية والاستعانة بقوتها ضد خصومه بترفيع وزير الدفاع رضا باشا المقرب من الفرنسيين و بعد إعلان قرار الإصلاحات و مؤتمر باريس بدأ غير المسلمين في بعض المناطق بالخروج ضد الدولة مستفيدين من بعض القوانين التي تسمح بحدّ معين من الحريات لغير المسلمين، ومن جهة أخرى ضغطت الدول الأجنبية على الباب العالي ؛ بسبب التقصير في عدم تنفيذ قرارات الإصلاحات، وكان الباب العالي في كل مرة يستمع إلى أوروبا إلا أنّه لم ينفذ كل ما تريده وما أنْ يقع في وضع صعب يلجأ إلى سياسة المماطلة، وبذلك تمّ إخراج قرار الإصلاح بنيّة المماطلة، ولم يكن نصّ قرار الإصلاح يمكن تطبيقه على الفور[٤٩].

وقد حدد المبادئ التي على أساسها اتخذت الترتيبات فيما بعد، وفي الخامس من تشرين الأول عام ١٨٥٩ ، أصدرت الدول الضامنة مذكرة إلى الباب العالي وحذرته من عدم تنفيذ أحكام المرسوم خط شريف همايون الصادر في عام ١٨٥٦م[٥٠]، و رأت روسيا أنّ الدولة العثمانية غير جادة ومتثاقلة في تنفيذ الإصلاحات وطلبت بتحقيق دولي للبحث في تلك القضية إلا أنّ بريطانيا رفضت ذلك وعلى إثره طالبت بريطانيا عبر تقرير أعدّه سفيرها بلوفر(Sir.H.Bulvver) عام ١٨٦١م، من الدولة العثمانية أنْ يجتمع المجلس الأعلى للأحكام العدلية (مجلسي أحكامي عالي) ومجلس التنظيمات الأعلى ، تحت سقف واحد يسمى بمجلس الدولة (مجلسي دولتي) وأنْ يتم إنشاء محاكم مدنية ومحاكم تجارية ومحاكم عقوبات للرفع من كفاءتها، وأنْ تضم تلك المحاكم عضوًا واحدًا من كل دين، وتقبل فيها شهادة أفراد طبقات المجتمع جميعًا[٥١].

ولم يتم الفصل بشكل تام بين الإدارة والسلطة القضائية في المدة الأولى من الإصلاحات، وفي غضون ذلك كانت تنظر هيئات من الدولة في الشؤون الإدارية والقضائية وأدى ذلك إلى العديد من المشاكل وتعليق عمل القضاء، في الوقت الذي شهد منافسة وصراعًا شديدين بين رجال الإصلاحات[٥٢]، وبرزت السلطة التشريعية كأحد أسباب تلك المنافسة ولذا تمّ في عام ١٨٥٧م، تشكيل المجلس الأعلى للإصلاحات وتم إعطاء ذلك المجلس السلطة الإدارية والمالية، وترك السلطة القضائية لمجلس الأحكام العدلية [٥٣].

ومع تزايد ضغوطات الدول الأجنبية تمّ الرجوع إلى ما كان عليه قديمًا، ولم يكن طلب تقرير سفير بريطانيا مقبولًا أو منطقيًا من قبل الدول الأجنبية التي طالبت بإلغاء الوظائف القضائية لمجالس الأقاليم وإنشاء محاكم مدنية ،ومحاكم عقوبات، ومحاكم تجارية يوظف فيها المسلمين وغير المسلمين[٥٤]، واظهر ذلك التقرير إهمال الباب العالي في جعل غير المسلمين أعضاءً أو شهودًا في المحاكم العثمانية، إلا أنّ بعد ذلك التقرير قدّمت الدول الأجنبية مذكرة

بالإجماع عام ١٨٥٩م، تتهم فيها الدولة العثمانية بالتقصير بإصلاحات عام ١٨٥٦ ، لذا بدأ الباب العالي بتنفيذ إصلاحات في مجال القضاء بشكل جدّي(٥٥).

وأعدّت روسيا و فرنسا في عام ١٨٦٢م ، مشروعًا خصّ بالإصلاحات القضائية في الدولة العثمانية وأعربوا عن وجهات نظرهم الرسمية، ونصّ المشروع الفرنسي على : وجوب مساواة طبقات المجتمع جميعًا بحقوقها الإدارية والقضائية، أما المشروع الروسي فكان قد اقترح على الدولة العثمانية أنْ تعطي لممثلي الأديان جميعًا ضمانات مختلفة وأنْ تمنح الحكم الذاتي لكل دين، وانضمت إليهم كلّ من بريطانيا والنمسا لتدقيق القرار الذي صدر بموجب معاهدة باريس عام ١٨٥٦م، والذي تعهد الباب العالي بتنفيذه(٥٦) وتقديم تقارير منفصلة بذلك ، ووفقًا لذلك فإنّ عدد غير المسلمين كان قليلًا في المحاكم، وغالبًا لم يتم قبول شهاداتهم، وبالتالي يؤخذ بما كان يقوله المسلمون ،أما الاستشاريون في الدولة العثمانية فكانوا لا يجتمعون كثيرًا، وكانت التقارير ترى أنَّ المحاكمة يجب أنْ تقوم على مبادئ القضاء و تكون علنية (في العلن) وأنْ يتم تجهيز القوانين التي تمّ العمل فيها في المحكمة في اقصر وقت ممكنٍ وأنْ يتم قبول غير المسلمين في المحاكم و إنشاء مدارس حقوقية(٥٧).

وبناءً على ذلك قام الباب العالي في عام ١٨٦٨م بإدخال إصلاحات جديدة على القضاء على وفق النموذج الفرنسي، إذ تم فصل مجلس الولايات للحكام والقضاء إلى مجلس الشورى ومجلس القضاء، فالأول ينظر في المحاكم الإدارية إلى جانب المهمة الاستشارية والتشريعية(٥٨) ، والثاني عملَ كمحكمة تميز و فُتحت في جامعة غلطة سراي شعبة للحقوق يُقبل فيه الطلاب غير المسلمين، و في غضون ذلك طالبت وأصرت الدولة الأوربية بتقديم تنازل يسمح للأجانب بتملك الأراضي في الدولة العثمانية(٥٩).

ثانيًا: أسباب قانونية.

عند ذكر القانون العثماني في المدة التي سبقت عهد التنظيمات ١٨٣٩ـ ١٨٧٦م، يتبادر إلى الذهن التفسير الحنفي للشريعة الإسلامية والعمل المكتوب بتلك الطريقة، وفي بعض الحالات تمّ اللجوء إلى أحكام أخرى تمّ إصدارها من سلطان الدولة تمس الأحكام العرفية، وتشكل الكتب الشرعية والقوانين الوضعية أساس ومصدر القانون العثماني(٦٠)، غير أنّ كتب الفقه تشكل القسم الأكبر من أحكام القانون العثماني، فضلًا عن أنّ القضاة الذين عملوا في المحاكم العامة كانت أحكامهم تصدر بعد الاطلاع على الحكم في كلا المصدرين (كتب الفقه والأحكام العرفية) وبمعنى آخر فإنّ القضاة لهم الصلاحيات في إصدار الأحكام بحسب القوانين العرفية(٦١).

وكان الديوان الهمايوني ينظر في بعض القضايا المهمة التي لم ينظر فيها القضاة بوصفه محكمة عليا تنظر في الأحكام التي أصدرها القضاة ولها صلاحية إعادة التحقيق في القضية وإصدار أحكام جديدة فيها(٦٢)، وحظي الديوان الهمايوني أيضًا بتوافق بين الأحكام الفقهية مع الأحكام العرفية(٦٣).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد أنْ عانت الدولة العثمانية من انتشار الفساد والرشوة لسنيّن طويلة؛ بسبب الضعف الذي دبّ بالدولة، وتمّ إصدار قوانين وأحكام جزائية جديدة تتوافق مع الشريعة للحدّ من انتشار مثل تلك الجرائم، و إرجاء تنفيذ تلك الأحكام التي تشكل مؤشرًا مهمًا لإصلاحات مؤسساتٍ تمّ إنشاؤها(٦٤)، وفي ذلك الوقت كان هناك تطبيق موازٍ سمح لمحاكم أخرى بجانب المحكمة التقليدية بالنظر في القضايا على وفق الحكم العرفي(٦٥).

وكانت المحاكم التي أُقيمت بعد الإصلاحات ١٨٣٩ ـ ١٨٥٦م، تُعدّ في مقام ديوان المظالم، وقد كلفت تلك المحاكم بموجب قانون جديد القيام بالتحقيق في القضايا بدلًا عن الديوان الهمايوني والمجالس القروية، ممّا يعني أنَّ النظر في قضية معينة من محاكم مختلفة لا يتعارض مع أسس القانون العثماني(٦٦).

وبدأ بتحويل بعض أحكام القانون الإسلامي إلى قوانين منذ عام ١٨٥٦م، وتمّ إرجاء تنفيذ تلك القوانين لمحاكم أنشئت مع بداية الإصلاحات عن إرجائها لقضاة المحاكم العامة، إذ كان القضاة في العهد الكلاسيكي، يخشون تولي الشكوى التي تتهم بعض رجال الدولة بسبب اضطهادهم وظلمهم للناس(٦٧)؛ لأن الأحكام في تلك الشكاوى لم تكن لتنفذ بسبب تأثير النفوذ المحلي لأولئك الأشخاص على تلك الأحكام، و تلك القضايا تحول إلى ديوان الصدر الأعظم من ديوان همايون أو مماثله في القرى(٦٨).

وكانت تلك المحاكم قادرة على تنفيذ أحكامها من دون التأثير عليها من قبل أشخاص متنفذين في الدولة، ولذا بعد عهد الإصلاحات حولت تنفيذ أحكام القضايا جميعًا التي تتعلق بالظلم والاضطهاد من الديوان الهمايوني وديوان الباشا إلى المجالس الجديدة التي تم إنشاؤها لتنفيذها(٦٩).

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث الموسوم بـ (دواعي الاصلاحات القضائية في الدولة العثمانية الضغوطات الخارجية والاسباب القانونية أنموذجًا) توصل البحث إلى عدّة نتائج منها:

كان حرص السلاطين العثمانيين على تطبيق الشريعة الإسلامية في النظام القضائي لاسيما بعد التوسع الذي شهدته الدولة العثمانية، فقد ظهرت مؤسسات تعبّر عن القضاء في بداية نشوء الدولة، إلا أنّها لم تكن تمثل المؤسسة القضائية كما حدث في عهد التنظيمات، إذ لم تكن فيها محاكم سوى الشرعية فضلًا عن كونها كانت من درجة واحدة وكانت تنظر بمختلف القضايا المعروضة عليها سواء أكانت جنائية أم حقوقية وكذلك المدنية أما المحاكمات الإدارية فكانت من تخصص الديوان الهمايوني، إذ كان جزء من مهامه يتمحور بالقضاء.

لقد كان لضغوطات الخارجية الأوربية على الدولة العثمانية منذ نهاية القرن الثامن عشر وبفعل الحروب و المعاهدات التي وقعت عليها من جانب، و التطورات التي حصلت في عموم دول أوربا من جانب أخر دور أساس و بارز في عملية الإصلاح التي شهدتها الدولة العثمانية بمختلف الصُعد و مثّل القضاء العمود الأساس لتلك الإصلاحات، ممّا دعا الإصلاحيين إلى ضرورة فصل المحاكم و تطوير القضاء وفقًا لمقتضيات العصر وأنّ الدور الرئيس الذي مثّل في ذلك التغيير هو التطورات التجارية و الضغوطات الأجنبية فضلًا عن المصالح السياسية للإمبراطورية العثمانية المفروضة على الدولة و لسوء الحظ انمازت تلك المدة بظهور بيروقراطية الرجل التي كانت لها أثار سلبية في الكثير من المواقف نظرًا إلى ارتباط أولئك الرجال بالدول الخارجية سواء كان بالصداقات أو التأثر بقوانين ونظم تلك الدول، وكان لمثل ذلك التغيير الجذري مشاكل قانونية تخص الهوية العثمانية فيما بعد.

الهوامش

References

(1) R. Cotterrell, Why Must Legal Ideas Be Interpreted Sociologically ,Journal of Law and Society ,25/2(1998)171 –174 , ;P.Nureau and A.Arnaud ,The Sociology of Law in France Trendsand Paradigms , Journal of Law and Society, 25/2 (1998). P . 257.

(2) Roderic Davison, Osmanli Impanıloringğandn Reform, Trc, O. Akmhay, Istanbul, 1997., c1,s.59.

(3) William Miller, The Ottoman Empire and its successors, 1801-1927, London, 1966, P. 51.

(4) Roderic Davison,a.g.e,c1,s.61; Ihsan Suiıgj, Yeni Osmanlilar Tanzimat l ,Istanbul , 1940, s.801.

(5)Ilber Ortayli, Imparatorluğun En Uzun Yüzyili, 3b, Istanbul , 1995.,S. 85 – 87.

(٦) كانت صربيا خاضعة للسيطرة العثمانية وكانت محاولات التطور الاقتصادي والاجتماعي للصرب تصطدم بالسيطرة العثمانية مما دعاهم إلى المشاركة في الحرب الروسية العثمانية ١٧٨٧ـــ ١٧٩٢م ضد العثمانيين للحصول على الاستقلال، وفي عهد السلطان سليم الثالث جرت مفاوضات بين قادة الصرب والحكومة العثمانية انتهت عام ١٧٩٤م، بإصدار السلطان فرماناً لتنظيم باشوية بلغراد وفي عام ١٧٩٦م، وصدر فرمان آخر وسّع حقوق الاستقلال السياسي للباشوية ، غير أنّ ذلك لم يدم فقد قام جنود الانكشارية عام ١٨٠١م، بالاستيلاء على بلغراد وقتل حاكمها الصربي وإلغاء الامتيازات السابقة التي صدرت في الأعوام ١٧٩٤م و١٧٩٦م وزادوا من استغلالهم وفرضت ضرائب جديدة مما أشعل نار الثورة . ينظر : هاشم صالح التكريتي ، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤. ١٨٥٦،بغداد، ١٩٩٠ ، ص٦٢ـ ٨٢.

(7) Reşnt Kaynar, Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat, 3 b, Ankara,1993,S. 83.

(٨) وكان أولئك التجار من يوناني الفنار الذين كان معهم ترجمان الباب العالي حتى عام ١٨٢١م. ينظر: حسين عبد الواحد بدر، المسألة اليونانية ١٨٢١–١٨٣٢م، دراسة تاريخية في ثورة اليونان واستغلال عن الدولة العثمانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٣، ص٨٥؛

William Miller , op,cit., P. 20 – 30.

(٩) معاهدة عقدت بين الدولة العثمانية وروسيا بعد أنْ وجد السلطان العثماني في روسيا الدولة الوحيدة التي قدمت الدعم العسكري له في مواجهة التمرد المصري فدخل معها مباحثات أثمرت عن توقيع معاهدة هونكار إسكلاسي (Hunkiar iskelesi) في الثامن من تموز عام ١٨٣٣م، فسيطرت روسيا بموجبها على المضايق العثمانية، الأمر الذي اقلق أوربا ، لاسيما بريطانيا وفرنسا اللتان عارضتا بشدة التدخل الروسي في شؤون الدولة العثمانية ورأتا في ذلك التدخل تهديداً لمصالحهما في المنطقة فقدمتا مذكرة احتجاج إلى السلطان في السادس والعشرين من آب عام ١٨٣٣م، طالبتاه فيها بإلغاء المعاهدة؛ لأنها ضمنت لروسيا السيطرة على الممرات المائية وحرية مرور سفنها من دون عائق والواضح أنَّ فتح المضايق للروس كان يدل على وقوع حرب مع بريطانيا، ثم أنّ فرنسا نظرت إلى المعاهدة على أنها أداة تجعل من الدولة العثمانية دولة تسير في ركاب السياسة الروسية . ينظر: William Miller,op,cit.,p.147 ؛ هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص٩٩–١٠٠

(١٠) محمود الثاني ١٨٠٨ـ ١٨٣٩م: هو السلطان الثلاثون للدولة العثمانية ابن السلطان عبد الحميد الأول تولى الحكم بعد أخيه مصطفى الرابع في٣٠ تموز ١٨٠٨م، أنهى دراسته العلمية في اسطنبول إذ تلقى العلوم الدينية والتاريخ والأدب و الحساب على يد مجموعة من العلماء، وقد انماز السلطان محمود بقوة الشخصية واستفاد من تجربة ابن عمه السلطان سليم الثالث في الإدارة لذا كان يعد من الأشخاص شديدي المراس العميق في التفكير ولم يكن أحد يستطيع فهم أفكاره ، وكان يتمتع بحنكة عسكرية كبيرة ، شهد عهده العديد من الأحداث المهمة سواء أكانت على المستوى الداخلي أم الخارجي .للمزيد من التفاصيل ينظر: يوسف بك آصاف ، المصدر السابق، ص١١٣ـ ١١٨؛ عمار محمد كاظم، السياسة الداخلية في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ – ١٨٣٩م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

(١١) للاطلاع على تلك الإصلاحات ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٤ ـ ١٤٨؛

Ali Rızh ve Mehmmed Galib, Onüçüncü Asri Hicrîtle Osmanli Ricali, Istanbul , 1977, C 1, S. l9.

(١٢) المشكلة المصرية: كان سبب المشكلة هو عصيان الوالي محمد علي وخروجه عن طوع السلطان العثماني بمطالبته باستقلاله عن الدولة العثمانية، إذ تذرع محمد علي في المطالبة من الدولة العثمانية أنْ تسمح له للإفادة من غابات سورية لغرض إعادة بناء قوته البحرية التي فقدها في معركة نافارين، وبتلك الصورة طلب أنْ تعطى له ولاية سورية إلا أنّ محمد علي كان يهدف أهدافاً أخرى من وراء طلبه ذلك كما يدعي في مقدمة المشكلة المصرية، وجلب أنظار الدول الخارجية التي نظرت إلى المشكلة المصرية كمسألة داخلية، ولكن عدم قدرة الدولة العثمانية على اخماد ذلك العصيان، وإنهاء المعارك لصالح محمد علي أدى إلى تدخل الدول الأجنبية في تلك المسألة. ينظر: محمد صبري، تاريخ مصر في العصر الحديث ،مطبعة مصر ،القاهرة،١٩٢٧م،ص٦٨–٦٩؛ وديع أبو زيدون ،تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط ،الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣م ،ص٢٣٦–٢٣٨.

(١٣) ستراتفورد جورج كاننج sitratford canning: سياسي ورجل دولة بريطاني ، ولد عام ١٧٧٠ ، وأصبح عضواً في البرلمان عام ١٧٩٦ ، وكان من أتباع سياسة رئيس الوزراء وليم بت ، عين نائباً لوزير الخارجية في المدة ١٧٩٦ – ١٧٩٩م، وفي عام ١٨٠٧م شغل منصب وزير الخارجية حتى عام ١٨٠٩ ، واصبح رئيساً للوزراء في عام ١٨٢٧م، إلى أنْ توفي بعد إصابة رئيس الوزراء البريطاني ليفربول بالشلل ، ينظر : رينيه قطاوي وجورج قطاوي، محمد علي و أوربا ، ترجمة الفريد يلوز ، مصر ، ١٩٥٢ ، ص٨٣ .

(14) Enver Ziya Karal, Gülbâne Hatli Hümâyununda Bat Istanbul ni Elkisi, Belleten, C XXVIII, S. 112, Ekim 1964, S.8I.

(١٥) مصطفى رشيد باشا: ولد في اسطنبول عام ١٨٠٠م، وسط عائلة متوسطة الحال كان والده يعمل في ديوان الأوقاف ، درس مصطفى العلوم الدينية ، وتقلد عدّة مناصب في الدولة أبرزها مهردار، أي: حامل الختم في عام ١٨١٠م، وفي عام ١٨٢٨م عين كاتباً في الجيش وجذب انتباه السلطان محمود الثاني نتيجة جهوده الكبيرة في محاربة الفساد وعلى إثرها عينه السلطان محرراً لصلح أدرنة عام ١٨٢٩م، وفي عام ١٨٣٢م أصبح وزيراً للديوان السلطاني ثم سكرتيراً لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة ، ثم عين سفيراً في فرنسا في العام نفسه ، وبعدها أصبح سفيراً في لندن في عام ١٨٣٤م ، وأخيراً تم تعيينه صدراً أعظم

في عام ١٨٤١- ١٨٤٦م، وكان مصطفى رشيد باشا صاحب نظرة مستقبلية الأمر الذي ساعده في إتاحة الفرص لتعلم لغة وثقافة البلدين وأصبح لديه أصدقاء مقربون.

Baysun covid, Mustaf Reşıd, tanzimatl, Istanbul, 1940,S.723-724.

(١٦) بالمرستون: جون هنري تمبل، سياسي بريطاني شهير،ولد في عام ١٧٨٤م، بدأ حياته السياسية في مجلس العموم البريطاني وتسنم عدّة منصب منها: وزير الحرب للمدة من عام ١٨٠٩- ١٨٢٨م،ثم تقلد منصب وزير للخارجية للمدة عام ١٨٣١ - ١٨٤١م، ثم اعيد للمنصب نفسه بين عامي١٨٤٦-١٨٥١م وكذلك للمدة من عام ١٨٥٢- ١٨٥٥ م، وبعدها نصب رئيس الوزراء خلفاً (لايردين) من عام ١٨٥٥ حتى وفاته عام ١٨٦٥م. للمزيد ينظر:ألان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥، ترجمة: سوسن فيصل السامر و يوسف محمد أمين، بغداد،١٩٢٠،ج٢،ص١٦٠-١٦٢؛ أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز ١٨٠٤-١٨٤١،بيروت،١٩٦٦،القسم الأول،ص٩٢-٩٣؛

H.Header,Europet in the nineteenth Century 1830-1880, London,1974,p.18.

(17) Baysun, a.g.e,S.734.

(18) Mardin, Religion Society and Modernity in Turkey ,Syracuse ,NY: Syracuse University Press,2006,P.135.

(19) M.HanioGlu, The Young Turksin Opposition ,NewYork, NY: Oxford University Press,1995, P.7–28.

(20) Baysun, a.g.e ,S.733.

(21) Ali Rızh ve Mehmcd Galib, a.g.e,S.10

(٢٢) عبد المجيد (١٨٣٩ ــ ١٨٦١م) : هو ابن السلطان محمود الثاني تولى العرش في عام ١٨٣٩ بعد وفاة والده وعمره ١٦ عاماً ، كان دمث الأخلاق متزناً حسن النية، سلك منهج والده في الإصلاحات بشكل مسترسل وكما لقنه والده إياها ، استهل مدة حكمه بإصدار خط شريف كلخانة الذي أعلنه الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، وشهد عهده الكثير من الإصلاحات الإدارية والقضائية . ينظر : هند زيدان خلف شرار العبيدي، تطور الدبلوماسية العثمانية من ١٨٣٢ ــ ١٨٥٧م، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية تربية بنات ، جامعة تكريت، ٢٠١٢م، ص٩١.

(٢٣) سميت بهذا الاسم نسبة إلى حديقة ورد كول هانة التي أعلن فيها السلطان حزمة من الإصلاحات. ينظر:

Enver Ziya ,a.g.e,S.8I.

(٢٤) كوتاهية: وهي مدينة تبعد اقل من ١٥٠ ميلاً عن اسطنبول عقد فيها صلح في الرابع من آيار١٨٣٣م تنازل فيه السلطان العثماني لمحمد علي باشا عن سائر بلاد الشام، وسمح له بالسيطرة على موانئ أدنه مع تثبيت حكمه على مصر مقابل انسحاب القوات المصرية عن باقي بلاد الأناضول و تعهد محمد علي بدفع ضريبة سنوية للسلطان وبقائه تابعًا له، وأهم ما جاء في بنودها: أنْ يتخلى المصريون عن إقليم الأناضول، وتنسحب جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس وتعطى لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته ويتم تعيينه والياً على ولايات الشام الأربع: عكا وطرابلس وحلب ودمشق، فضلاً عن جزيرة كريت وتعيين إبراهيم باشا والياً على إقليم أدنه. للمزيد ينظر: أسد رستم، بشير بين السلطان و العزيز، القسم الأول، ص٩٣-٩٤؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٣١٧؛

Richmond, J.C.B., Egypt 1798-1952, her Advance towards a Modern ldetity, London, 1977, p.53.

(25) Stanley Lane Poole, Lord Stratford Canning 'in Türkiye Ankara, Trc, C. Yücel, 2.b, Ankara,1988, S.84.

(٢٦) وليد عبود محمد ومحمود عبد الواحد محمود، محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية والتدخل الأوربي ١٨٠٨.١٨٧٦، مجلة الأستاذ، العدد الحادي عشر، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، كانون الثاني ١٩٩٨، ص ١٠٨.١٢٨.

(27)Stanley Lane Poole ,a.g.e,S.87.

(28) a.e,s.88.

(29) Kodaman Bayram, Mustafa Reşid Paşa 'nın Paris Sefirlikleri Esnasında Takip Ettiği Genci Polit Jkasf', Mustafa Reşid Paşa ve Dönemi Semineri, Türk Tarib Kurumu, Ankara 1994,s 15.

(30) Ortayli, Imparatorluğun En UzunYüzyili ,s.86.

(31) Rubin, A., Ottoman Modernity, The Nizamiye Courts in the Late Nineteenth Century, unpublished Ph.D. thesis (Harvard University, 2006).p.125.

(٣٢) حرب القرم ١٨٥٣ ــ ١٨٥٦م:هي الحرب التي نشبت بين الدولة العثمانية و روسيا؛ بسبب التدخلات الروسية في الشأن الداخلي للدولة العثمانية لاسيما بعد احتلالها ولايتي البغدان و الدانوب ، وبعد فشل التهدئة بين الطرفين بموجب مؤتمر فينا عام ١٨٥٣م ورفض الدولة العثمانية المذكرة التي حوت شروطاً أهمها مطالبة الدولة العثمانية بعدم إجراء أي تغيير في أوضاع النصارى من دون اتفاق مسبق مع حكومتي فرنسا وروسيا، أي: حماية النصارى في البلقان دون الإقرار بحق روسيا في التدخل ،والحصول على وعد من السلطان بالمحافظة على روح معاهدتي (كوجك كينارجي وادرنه)،أما فيما يتعلق بحماية الديانة النصرانية ، فإنّ الدولة العثمانية رفضت قبول المذكرة ولها من الأسباب ما يبرر رفضها ،منها: أنّ المذكرة مساس بكرامة الدولة العثمانية ،فقد وضعت بالاتفاق بين الدول الأربع من دون استشارة الدولة العثمانية في نصوصها ،الأمر الذي يعني عدم اعتراف هذه الدول باستقلالية الدولة العثمانية، وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٨٥٣م ، حشدت كلٌ منها قواتٍ كبيرةً على ثلاث جهات في الدانوب والقفقاس والبحر الأسود، ودارت معركة كبيرة انتصر فيها الجيش العثماني، وفي عام ١٨٥٤م دخلت قوات التحالف الفرنسي البريطاني العثماني الأراضي الروسية في مدينة سيباستبول وفرضت حصاراً عليها دام حتى حزيران ١٨٥٥م، وبعد وفاة القيصر نيقولا تولى ابنه الكسندر الثاني مما عجل بالدخول بمعاهدة باريس لإنهاء الحرب ١٨٥٦م. للمزيد ينظر: هاشم صالح التكريتي ،المسألة الشرقية،ص١٦٣-١٦٩؛هاشم صالح لتكريتي، دبلوماسية حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م،مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٦، بغداد،١٩٨٨م، ص١٠٥-١١٢؛ هند زيدان، المصدر السابق ، ص١٣٧ــ ١٤٥.

(33) Ahmed Cevdet Paşa, Tozâkir,C 1, Ankara,1991,S.70.

(34) Engelhardt, a.g.e,s.94; Kodaman Bayram, a.g.e,s.16.

(٣٥) عالي باشا (١٨١٥-١٨٧١م): وهو محمد أمين عالي باشا ولد في استانبول،كان ابن أحد التجار في العاصمة، انصرف في سنواته الأولى إلى تحصيل العلوم والآداب العربية والتركية وأتقن اللغة الفرنسية والانكليزية ،دخل في وظائف الباب العالي وهو في السابعة عشر من عمره، وبعدها عيّن مستشاراً في وزارة الخارجية ،ثم سفيراً في لندن وشغل منصب الصدر الأعظم ثلاث مرات، ووزيراً للخارجية ست مرات،ومنذ

العام ١٨٥٢م، صار احد الأعضاء البارزين في (المجلس العلي للتنظيمات) وكان احد المخططين لـ(خط شريف همايون)،كانت سياسته الخارجية تقوم على أساس التقرب من بريطانيا وكسب ودّها، إلا أنّه بعد تغير سياستها وظهور أطماعهما في الدولة العثمانية الأمر الذي دعاه لمعارضة أيّ مشروع إصلاحي على النمط البريطاني، توفي في عام ١٨٧١م.للمزيد ينظر: احمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، القاهرة،١٩٥٠،ص٧٦.

(٣٦) محمد فؤاد باشا ١٨١٥-١٨٦٩م:ولد في استانبول من أسرة اشتهرت بالعلم، درس في مدارس استانبول الأجنبية، وكان واحدًا من اهم الشخصيات التي أدت دوراً فاعلاً ومؤثراً في دعم إصلاحات السلطان عبد المجيد، وبسبب نبوغهُ الاداري ومعرفتهُ التامة باللغة الانكليزية صار مترجماً لمصطفى رشيد باشا، ثم عين كاتباً أول في السفارة العثمانية في لندن ،ثم سفيراً في بطرسبورغ، تقلد بعدها منصب وزير الخارجية ثم صدراً أعظم وعضواً في المجلس الأعلى للتنظيمات ثم رئيساً لهُ، وعمل طيلة حياته على تنفيذ سياسة حركة الإصلاح التي سارت عليها الدولة العثمانية حتى وفاته ١٨٦٩م. ينظر: سالنامه نظاره خارجية للعام ١٣٠٢هـ، ١٨٨٤م، قسطنطينية، ص٢٧٣-٢٧٨؛ روبير مانتران، المصدر السابق، ص٦٩-٧٠؛

Roderic H. Davison, Reform in the ottoman Empire 1856-1876,printed of printed University,press,1963,p.87- 92.

(37) H.A.R.Gibb and H.Bowen,Islamic Society and the West ,Astudy of the Impact of Western Civilizationon Moslem Culture in the Near East,2 voI stanbul .(London/NewYork,NY:Oxford University Press,1950.p.57.

(٣٨) وهي المعاهدة التي جرت على خلفية انتهاء حرب القرم عام ١٨٥٦م بين الدول المتحالفة و روسيا والتي تضمنت أربع وثلاثين مادة، ومادة ملحقة وللتفاصيل عن المعاهدة ينظر: كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، جمع وتحقيق سليم شدياق، ج٥، مطبعة الجوائب، الأستانة ، ١٢٩٤هـ، ص ١٥ ؛ Cevdet Paşa,a.g.e,C1,S.70 ; كارلتون هيز، التاريخ الأوربي الحديث ١٧٨٩-١٩١٤، ترجمة فاضل حسين ،بغداد،١٩٨٧م، ص٩٨-٩٩.

(39) Büal Eryilmaz, Tanzimat ve Yönetimde Modern leşme, Istanbul, 1992, S.146; Kertesz, G.A.,Documents in the political HIstory of the European Continent 1815-1939, London, 1968,p.197-198.

(40) Ahmed Cevdet Paşa, Manızınt, Hz, Yusuf Halaçoğhı, Istanbul ,1980,S.198; Engelhardt, a.g.e ,s.15.

(41) Cevdet Paşa, Tozâkir , C1,S.71.

(42) Mustafh Reşid paşa,a.g.e,S.9 -11; Büal Eryilmaz ,a.g.e,s.147.

(43) Cevdet Paşa, Tozâkir, c1,S.73; Engelhardt, a.g.e, c2, s.16 – 17.

(44) Davison, Osmanli Impanıloringandn Reform , c1, S.105-106.

(٤٥) احمد جودت باشا ١٨٢٣ ـ ١٨٩٥م: وهو من ابرز العلماء و الفقهاء العثمانيين في القرن التاسع عشر شغل عدة مناصب أهمها: قاضي عسكر ، و رئيس ديوان الأحكام العدلية وتقلد منصب وزارة العدل و المعارف ، ورئيس لجنة إعداد مجلة الأحكام العدلية والتي حوت ١٨٥١ مادة قانونية، وهو صاحب تاريخ حديث وقع في ١٢ جزءًا ، وأسندت الدولة إليه مهمة وضع قانون جديد للمعاملات المدنية يقضي على الفوضى. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ط٦، مج١، بيروت ، ص١٠٨؛ عبد العزيز محمد عوض،

الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ـ ١٩١٤م، تقديم: احمد عزت عبد الكريم، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م، ص١٢٨.

(٤٦) مجلة أحكام العدلية : هي أضخم مؤلف قانوني تحوي الأحكام و القوانين الشرعية و العدلية للكتب الفقهية، حررتها لجنة من العلماء و الفقهاء وبعد أنْ تم التوقيع عليها من الباب العالي تقرر أنْ تكون دستورًا للعمل بها بموجب إرادة سنية ، وتم التوقيع عليها في٢٦ شعبان ١٢٣٩هـ/١٨٦٧م، من أعضاء مجلس شورى الدولة سيف الدين رئيس محكمة التمييز و السيد أحمد حلمي رئيس مجلس التدقيقات الشرعية ، وأحمد خلوصي عضو مجلس انتخاب الحكام و معاون تميز الأعلامات الشرعية عبد الستار ، وتُعد هذه المجلة إنجازاً حضارياً في مجال تقنين الأحكام الشرعية ومن اهم مظاهر التحديد و التحرير. للمزيد ينظر: مجلة الأحكام العدلية ، النسخة الأصلية ، ترجمة: يوسف الأسيران ، المطبعة الأدبية ، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص ٢٦٨؛ زياد أبو غنيمة، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان، ١٩٨٣م، ص٢٥٧.

(47) Davison,Osmanli Impanıloriŋgandn Reform ,c1,S.103-104; Cevdet Paşa, Tozâkir, c1,S.74-75; Engelhardt , a.g.e, c2, s.18 .

(48) Davison, Osmanli Impanıloriŋgandn Reform ,c1,S.105_106; Selah eddin M.Bir, Türk Diplomasisinin evrak Istanbul I yaseti, Istanbul, 1889,s.15-16.

(49) Gıricf V, Findiey, Osmanli Devlelinde Bürokratik Reform, Tre, L. Boyacıj, Akyol, Istanbul, 1994, S. 134.

(٥٠) يعدّ من ابرز الانجازات التي حققتها حركة الإصلاحات في تلك المدة ، وأهم ما جاء في خط كلخانة ، ببنوده الاثني عشر، انه يضمن لرعايا العثمانيين جميعاً من دون أيّ تمييز، حياتهم وممتلكاتهم ومساواتهم أمام القانون في الحقوق والواجبات جميعاً، و وعد السلطان بإصلاح الإدارة والقضاء، ومنع الولاة من قتل الأفراد ومصادرة أموالهم، والعمل على تنظيم جباية الأموال وتوزيعها على وفق أحكام الشرع الإسلامي مع إلغاء نظام الالتزام، وتنظيم الخدمة العسكرية على أسس سليمة من إعداد المجندين ، وتحديد مدة خدمتهم ، والقضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة، واخذ المرسوم بمبدأ المساواة بين رعايا الدولة كافة مسلمين وغير المسلمين في الحقوق الشخصية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة القوانين والأنظمة العثمانية المنشورة باسم الدستور، تعريب: نوفل نعمة الله نوفل، تدقيق خليل أفندي ألخوري، المجلدان الأول والثاني، بيروت، ١٣١٠هـ، مجلد١، ص٢٠٤؛ محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي ١٨٣٨–١٩٠٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص٣٢–٣٥.

(51) Davison, Osmanli Impanıloriŋgandn Reform ,c 1,s.105-106.

(52) Gıricf V, Findiey, a.g.e, S. 135 – 136.

(53) Engelhardt,a.g.e,s.142.

(٥٤) في الواقع، كان معظم الأعضاء غير المسلمين ليس لديهم قانون ، ولا حتى قارئ لم يكن وجودهم في المحاكم سوى ملء فراغ لا أكثر إذ كانت الدرجة –أي: المسلمين– هي المهيمنة .

Engelhardt, a.g.e,S. 258-260.

(55) Moshe Maoz, Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861, Oxford, 1968, P. 21-26.
(56) Ibid,p.27_28.
(57)M. Philips Price, Istanbul ory of Turkey from Empire to Republic, London 1956,P. 73.
(58) Glidewell Nado Istanbul ki, Ottoman and Secular Civil Law, International Journal Of Middle East Studies , 8/4 (1977)p. 517.
(٥٩) وليد عبود محمد ومحمود عبد الواحد محمود، المصدر السابق ، ص ١٠٨ـ ١٢٨ .
(60) lIber Ortayli, Imparatorluğun En UzunYüzyili, 3.b, Istanbul . 1995,S. 161-162.
(61) Sabit, Usuli Muhakemei Hukukiye, Istanbul ,1302,S.159-160; Ahmed Cevdet Paşa, Tezâkir,C 1,S. 62-63.
(62) Ortayli, Imparatorluğun En UzunYüzyili ,S. 159.
(63) Halil Cemaleddin ve Herand Asador,Ecânibin Memâliki Osmaniye'de Hâiz Bulunduklari Imtiyazâti Adliye, Istanbul , 1331,S. 70-79.
(64) Ilber Ortayli, Tanzimat Devrinde Osmanli Mahalli Idariliri (1840-1880),Türk Tarih Kurumu, Ankara ,2000,S.13-16; Musa Çadirci, Osmanli Imparatorluğunda Eyalet ve Sancaklarda Meclislerin Oluşumu, Yusuf Hikmet Bayur Armağanı, Ankara,1985, S.257-259.
(65)Stanford Shaw, Local Admin Istanbul rations in the Tanzimat,150 Yılında Tanzimat, Ankara,1992,p. 33-49.
(66) Mehmet Seyitdanlıoğlu, Tanzimat Döneminde Meclisi Vâlây Ahkâmi Adliye (1839 _ 1861) Ankara,1994,S. 118-121.
(67) Ilber Ortayli, Tanzimattan Sonra Mahalli Idarilir,S.33.
(68) Musa Çadirci ,a.g.e, S.278.
(69) Halil Cemaleddin ve Herand Asador, a.g.e,S.79-80.